

دور لجنة المراجعة في دعم التكامل بين عمل المراجعين الخارجيين والمراجعين الداخليين لتعزيز حوكمة الشركات بالقطاع المصرفي الليبي

محمد ميلاد خلف الله
دراسات عليا كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة مصراتة
0924924563bz@mail.com

مصطفى ونيس صيدون
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة مصراتة
m.sidoun@eps.misuratau.edu.ly

عبد الحكيم محمد مصلي
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة مصراتة
a.masli@eps.misuratau.edu.ly

تاريخ النشر: 2024.09.10

تاريخ القبول: 2024.08.30

تاريخ الاستلام: 2024.07.02

الملخص

تهدف الدراسة إلى التحقيق في دور لجنة المراجعة في دعم التكامل بين عمل المراجعين الخارجيين والمراجعين الداخليين بالقطاع المصرفي الليبي لتعزيز حوكمة الشركات، من خلال الإشراف على وظيفة المراجعة الداخلية والرقابة على عملية المراجعة الخارجية وتحقيق التكامل بينهما تحقيقا لجودة المراجعة وتعزيزا لحوكمة الشركات بهذا القطاع المصرفي. ولتحقيق أهداف هذه الدراسة، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي واستخدم الاستبانة كأداة لجمع البيانات اللازمة لذلك. حيث تم توزيع عدد (150) استمارة على عينة الدراسة التي تشمل أربع فئات بالقطاع المصرفي: أعضاء لجنة المراجعة، المراجعين الداخليين، المراجعين الخارجيين، المدراء التنفيذيين. وقد تم استرجاع (105) استمارة استبانة بنسبة استجابة (70%). وقد استلزم الأمر تحليل بيانات الدراسة الميدانية باستخدام الأساليب الإحصائية الملائمة وفق برنامج التحليل الإحصائي (SPSS).

توصلت الدراسة إلى أنه يوجد دور للجنة المراجعة في الإشراف على وظيفة المراجعة الداخلية ومراقبة عملية المراجعة الخارجية في المصارف التجارية الليبية، كما بينت النتائج أن لجنة المراجعة تدعم التكامل بين عمل المراجعين الخارجيين والمراجعين الداخليين بما يسهم في تعزيز حوكمة الشركات في القطاع المصرفي الليبي. تسهم نتائج هذه الدراسة في الأدب المحاسبي بتقديم أدلة جديدة من دولة نامية من أجل تحديد سبل تعزيز فعالية هذه اللجنة لتعزيز حوكمة الشركات. كما أن نتائج الدراسة لها آثار على المنظمين ومصرف ليبيا المركزي وأعضاء مجالس الإدارة وأعضاء لجان المراجعة لإيلاء مزيد من الاهتمام نحو الدور التي تقوم به لجنة المراجعة لدعم هذا التكامل، والتي يؤدي إلى زيادة الثقة في نتائج عملية المراجعة للقوائم المالية التي يتم اعتمادها بالتكامل بين عمل المراجعين الخارجيين والداخليين.

الكلمات الدالة: لجنة المراجعة، حوكمة الشركات، المراجعة الداخلية، المراجعة الخارجية، القطاع

المصرفي الليبي، ليبيا.

Evaluating the Role of the Audit Committee in Supporting Integration between the External Auditors and Internal Auditors to Enhance Corporate Governance in Libya's Banking Sector

Abdulhakim M.Masli

Faculty of Economics
and Political Science

Mustafa W.Sidoun

Faculty of Economics
and Political Science

Mohamed M.Khalafullah

Faculty of Economics
and Political Science

Abstract

The aim of this study is to investigate the role of the Audit Committee in supporting integration between external auditors and internal auditors in the Libyan banking sector to enhance corporate governance. This is achieved through supervising the function of internal auditing, overseeing the external audit process, and achieving integration between them to ensure audit quality and enhance corporate governance in this banking sector. To achieve the objectives of this study, a descriptive analytical approach was followed, and a questionnaire was utilised as a tool for data collection. A total of 150 questionnaires were distributed to the study sample, which includes four categories in the banking sector: audit committee members, internal auditors, external auditors, and executive managers. A total of 105 questionnaires were retrieved, representing a response rate of 70%. Data analysis for the field study was conducted using appropriate statistical methods utilising the Statistical Package for the Social Sciences (SPSS).

The findings of the study indicate that the audit committee plays a role in supervising the function of internal auditing and monitoring the external audit process in Libyan commercial banks. Additionally, the results indicate that the Audit Committee supports integration between the work of internal auditors and external auditors, contributing to enhancing corporate governance in the Libyan banking sector. The study results contribute to the accounting literature by providing new evidence from a developing country to identify ways to enhance the effectiveness of this committee to enhance corporate governance. The study results also have implications for regulators, the Central Bank of Libya, board members and audit committee members to pay more attention to the role played by the audit committee to support this integration, which leads to increased confidence in the results of the auditor's process of financial statements that are adopted by integrating the work of external and internal auditors.

Keywords: *Audit committee, Corporate governance, Internal audit, External audit, Libyan banking sector, Libya.*

1- المقدمة

على الرغم من أن إحدى أهم مسؤوليات لجنة المراجعة هي الرقابة على عملية المراجعة، إلا أنه لا يُعرف إلا القليل عن كيفية قيام لجنة المراجعة بهذا الدور (Bratten et al., 2022). وقد أبرزت الانهيارات المالية الأخيرة للشركات التي أصابت العديد من الشركات الكبرى في العالم بداية هذا القرن

(Kabeyi, 2020) دور آليات حوكمة الشركات بإنشاء إرشادات و—————وائح حوكمة الشركات (Jhunjhunwala, 2023)، والتي تعطي دوراً بارزاً للجان المراجعة (Rustam et al., 2013)، وسلطت الضوء على أهمية وظيفة المراجعة الداخلية (Eulerich et al., 2017)، فضلاً عن دور المراجع الخارجي كضامن لموثوقية التقارير المالية (Makni et al., 2012)، والتي أنشأت هذه الآليات لتحسين الشفافية المالية وحماية مصالح المساهمين بالشركات. وهناك علاقة وثيقة بينهم والتي تحدد إلى حد كبير فعالية مراقبة القوائم المالية بالشركات، وتعزز قدرات الحوكمة لكل منهم (Alzeban, 2020a). ويشير قانون حوكمة الشركات في بريطانيا (The UK Corporate Governance Code, 2018) إلى أن لجنة المراجعة هي الهيئة المسؤولة عن الإشراف على علاقات الشركة مع المراجع الخارجي، وينبغي أن تتولي هذه اللجنة أيضاً تقديم توصيات رسمية إلى مجلس الإدارة عن تعيين وعزل هذا المراجع، ويشمل أيضاً رسوم ونطاق المراجعة. وهذا يعني أن تتفاعل لجنة المراجعة بطريقة منسقة مع كل من وظائف المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية (Singhanian and Panda, 2024).

ومن الجدير بالذكر أن لجنة المراجعة تلعب دوراً رئيسياً في تعزيز عملية المراجعة الخارجية، من خلال إيلاء أهمية كبرى لأنشطة المراجعين الخارجيين والسعي لاستقلالية عملهم. فعلى سبيل المثال، ينبغي أن تكون مسؤولة عن الرقابة على علاقة الشركة مع المراجعين الخارجيين، والعمل كحلقة وصل بينهم وبين مجلس الإدارة، والمساعدة في ضمان جودة المراجعة الخارجية (Lennox and Park, 2009; Beasley et al., 2007). وقد تشمل واجباتها مراجعة، نطاق المراجعة والاجتماع مع المراجع الخارجي لمناقشة جميع القضايا المتعلقة بالمراجعة، وأيضاً مراجعة النتائج في نهاية عملية المراجعة، وأخيراً من خلال توصية اللجنة بتعيين أو تغيير المراجع الخارجي للشركة (Financial, FRC, 2016) (Reporting Council and Comoernolle, 2014). كما أن العلاقة بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية لها انعكاس إيجابي على حوكمة الشركات ويزيد من موثوقية الرقابة الداخلية (Regoliosi & Martino, 2019)،

ووفقاً لدليل حوكمة الشركات الصادر عن مصرف ليبيا المركزي لسنة 2010، تعد لجنة المراجعة أحد لجان مجلس الإدارة بالقطاع المصرفي الليبي. وفي هذا الصدد، يجب أن يشمل دور هذه اللجنة مراقبة نزاهة وشفافية وصحة القوائم المالية والإشراف على عمل المراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين، وضمان كفاية وفعالية أنظمة وإجراءات الرقابة الداخلية. وبالمقابل، يتمثل دور المراجعين الخارجيين بالقطاع المصرفي في مراجعة الحسابات الختامية للمصارف، ومراجعة أنظمة الرقابة الداخلية للمصارف، والتأكد من التقيد بالقوانين والتشريعات المصرفية (مصرف ليبيا المركزي، 2010). وفي غياب إطار عمل مؤسسي ليبي للحوكمة (Larbsch, 2010; Magrus, 2012). ونظراً لندرة البحوث في ممارسة لجنة المراجعة في البلدان النامية (Masli et al., 2019). والعجز الواضح في البحث حول ممارسة حوكمة الشركات في القطاع المصرفي الليبي (Zagoub, 2016)، تعالج هذه الدراسة فجوة

معلوماتية كبيرة، حيث تسعى إلى التعرف على الدور الرئيسي الذي تلعبه لجنة المراجعة في دعم التفاعل والتكامل بين عمل المراجعين الخارجيين والمراجعين الداخليين لتعزيز حوكمة الشركات في القطاع المصرفي الليبي.

تسهم هذه الدراسة في المناقشات الجارية حول دور لجنة المراجعة من خلال كونها من أوائل الدراسات التي تبحث في كيفية أداء هذا الدور لإيجاد التكامل بين المراجعين الداخليين والخارجيين في المصارف الليبية لتعزيز حوكمة الشركات، خاصة أن هذه المصارف في المراحل الأولى من تنفيذ حوكمة الشركات. وأيضاً تعالج الدراسة فجوة المعلومات من خلال تقديم أدلة جديدة من دولة نامية من أجل تحديد سبل تعزيز فعالية هذه اللجنة لتعزيز حوكمة الشركات. علاوةً على ذلك، فإن هذه نتائج هذه الدراسة سيكون لها آثار على المنظمين وصانعي السياسات وأعضاء مجالس الإدارات، لإيلاء اهتمام كبير بلجان المراجعة ودورها في دعم التكامل بين المراجعين الداخليين والخارجيين من أجل تعزيز حوكمة الشركات بالقطاع المصرفي الليبي.

2-مراجعة الأدبيات

تشير مراجعة الأدبيات إلى أن دور لجنة المراجعة هو ضمان حوكمة الشركات من أجل حماية مصالح المساهمين وأصحاب المصلحة الخاصة للآخرين (Masli et al., 2019). وفي السنوات الاخيرة، أزداد الاهتمام وبشكل كبير بالطريقة التي ينظر بها إلى لجنة المراجعة كآلية لحوكمة الشركات (Albedal et al., 2020). وقد كانت لجنة المراجعة، كأحد لجان مجلس الإدارة، مثار الكثير من الدراسات بالدول المتقدمة (على سبيل المثال: Lennox and park, 2007; Beasley et al., 2009; Bedard and Gendron , 2010; Turley and Zaman., 2014; Ghafran and O'Sullivan ,2017; Alderman and Jollineau ,2019; Christensen, et al., 2019; Agyei-Mensha et al., 2020; Wigglesworth et al., 2023; Afzali et al.,2023; Alhababsah et al., 2023; Al-Okaily, and Naueihed, 2023; Kamariah and Herawati, 2024; Abbasi et al., 2024; Scott, 2024; Livne and Wood, 2024; Tham, 2024; Moumin, 2024; Aboud et al., 2024). حيث يوصي العديد من المنظمين والباحثين بأن يكون للجنة المراجعة دوراً مهماً في تنظيم عمل المراجعة الخارجية. وفي هذا الشأن، يجب أن يشمل هذا الدور دعم استقلالية وفعالية وموضوعية المراجعين الخارجيين (Sarbanes-Oxley Act, 2002). وتقديم توصيات إلى مجلس الإدارة فيما يتعلق بتعيين وعزل المراجعين الخارجيين (Beasley et al., 2009; Rezaee, 2009; Bedard and Compernelle , 2014).

لجنة المراجعة مسؤولة عن الاشراف على علاقة الشركة مع المراجع الخارجي، بحيث تتأكد من وجود علاقة مناسبة بين المراجع الخارجي والإدارة التي يتم مراجعة تقاريرها المالية (Alrshah and Fadzil, 2013). والمساعدة في حل أي نزاع بين الجانبين (Alzeban, 2020a)، وأن تكون هذه اللجنة جسراً للتعاون بين كل من المراجعين الداخليين والخارجيين ومجلس الإدارة، وأن تتأكد بأن المجلس على

علم تام بجميع القضايا ذات الصلة المتعلقة بعملية المراجعة (Mallin, 2010). وتجتمع اللجنة بانتظام مع المراجعين الخارجيين لمناقشة عملية المراجعة الخارجية ومن ثم ابلاغ مجلس الإدارة بذلك (Masli et al., 2019)، وأيضاً حتى من خلال الاجتماعات الخاصة والتواصل غير الرسمي. كل هذا يساعد على ضمان جودة المراجعة الخارجية وتعزيز الثقة في التقرير النهائي (Bedard and Compernelle, 2014). وقد توصلت دراسة Cheung and Lai (2024) إلى أن ثقة رئيس لجنة المراجعة في كفاءة المراجع الخارجي ونزاهته وحسن نيته هي عامل مهم لجودة التفاعل بين لجنة المراجعة والمراجع الخارجي. وفي هذا الصدد، المؤسسات التي لديها لجنة مراجعة مستقلة من المرجح أن تختار المراجعين الخارجيين المتخصصين، والمؤسسات التي لديها لجنة مراجعة، والتي تقوم بدور أكثر نشاطاً في الإشراف على المراجعة الخارجية، غالباً ما يكون لديها جودة أفضل في إعداد التقارير المالية (Bratten et al., 2022). وتوصي الإرشادات الصادرة عن مجلس التقارير المالية بالمملكة المتحدة، بشأن لجنة المراجعة، بأن تقوم لجنة المراجعة بمراجعة خطاب تعيين المراجع الخارجي ونطاق المراجعة ومدى كفاية التخطيط لعملية المراجعة (FRC, 2016). وهذا يشير إلى أن لجنة المراجعة تسعى إلى تعزيز جودة عملية المراجعة.

في المقابل، ركزت عدد آخر من الدراسات على العلاقة بين لجنة المراجعة ووظيفة المراجعة الداخلية، خاصة في الدول المتقدمة (على سبيل المثال: Uludağ, 2016; Alzeban, 2020b; Oussii and Boulila, 2021; Friyani et al., 2022; Islam et al., 2023; Jaggi, 2023). وقد ركزت القليل من الدراسات على هذه العلاقة في الدول النامية (Khelil et al., 2016; Sartawi, 2019; and Shrouf, 2017; Alzoubi, 2019). وتسعى لجنة المراجعة لدعم استقلالية عمل المراجعين الداخليين (Masli et al., 2019)، من خلال تقديم تقارير المراجعة الداخلية مباشرة إلى لجنة المراجعة بدلاً من الإدارة التنفيذية (Tricker, 2015)، وأيضاً من خلال توصية اللجنة بتعيين أو استبدال مدير إدارة المراجعة الداخلية (Masli et al., 2019)، فضلاً عن أن قيام لجنة المراجعة بالإشراف على أعمال المراجعة الداخلية، يؤثر بشكل إيجابي على فعالية المراجعة الداخلية (Hella et al., 2018).

في ليبيا، كان هناك القليل من الدراسات التجريبية حول الدور الذي لعبته آليات حوكمة الشركات، بما في ذلك لجنة المراجعة في القطاع المصرفي الليبي (Zagoub, 2016; Masli et al., 2019; Masli et al., 2022; Masli et al., 2024)، خاصةً فيما يتعلق بدورها في دعم التكامل بين عمل المراجعين الخارجيين والداخليين. وقد تناولت دراسة مصلي وآخرون (2023) موضوع التفاعل بين لجنة المراجعة ووظيفة المراجعة الداخلية لتعزيز حوكمة الشركات، والتي هدفت إلى تقديم أدلة استكشافية حول العوامل المرتبطة بالتفاعل بين لجنة المراجعة ووظيفة المراجعة الداخلية لتعزيز حوكمة الشركات، ومن ثم تحديد الإجراءات التي تعزز التفاعل بين هاتين الآليتين في القطاع المصرفي الليبي. وأشارت نتائج هذه الدراسة إلى وجود تفاعل بين لجنة المراجعة وإدارة المراجعة الداخلية بالقطاع المصرفي الليبي. وهذه

النتائج تؤكد على أن هذا التفاعل يتحقق من خلال عدد من العوامل. النتائج تشير أيضاً إلى وجود معوقات وعقبات تحد من هذا التفاعل بين هاتين الآليتين لعل أهمها عدم وجود اجتماعات مباشرة بين لجنة المراجعة ومدير المراجعة الداخلية.

من خلال استعراض الدراسات السابقة تبين أنها ألفت الضوء بالتحليل والمناقشة، على علاقة لجنة المراجعة بالمراجعين الخارجيين وأيضاً بالمراجعين الداخليين كل على حدا. وأشارت هذه الدراسات أيضاً إلى أوجه التشابه والاختلاف بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي وعلى أوجه التكامل بين الطرفين. كما بينت أثر الدور التكاملي للعلاقة بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي، في تحقيق الأهداف والمصلحة بين الطرفين. فضلاً عن ذلك، فإن العديد من الدراسات أشارت إلى معوقات التواصل بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي، وقامت باقتراح الحلول للتغلب على هذه المعوقات لتعزيز العلاقة بين الطرفين.

وركزت معظم هذه الدراسات على أدوار وأنشطة لجنة المراجعة في البلدان المتقدمة، ولكن لا يُعرف سوى القليل عن كيفية عمل هذه اللجان في البلدان النامية مثل ليبيا، على الرغم أن البلدان النامية وضعت مبادئ توجيهية وقواعد خاصة بحوكمة الشركات (Mangena and Chamisa, 2008; Almomania et al., 2017). غير أنه، على عكس البلدان المتقدمة، فإن الحوكمة في البلدان النامية غالباً ما تكون سيئة نسبياً وغير فعالة (Jumreornvong et al., 2020; Farah et al., 2021; Olumbe, 2022; Rensing, 2022)، نتيجة أن أنظمة الحوكمة في هذه البلدان النامية تعمل في بيئة مختلفة، ومن المرجح أن يكون لهذه البيئة تأثير على فعالية آليات حوكمة الشركات (Masli and Elwalda, 2021). لذلك، فهذه الدراسة تعد من الدراسات الأولى، حسب علم الباحثين، لاستكشاف دور لجنة المراجعة في القطاع المصرفي الليبي في دعم التكامل بين عمل المراجعين الخارجيين والمراجعين الداخليين لتعزيز حوكمة الشركات. وتعالج فجوة المعلومات في الأدبيات المحاسبية من خلال التحقيق في دور لجنة المراجعة في دولة نامية، وهو سياق لا يزال غير مفهوم جيداً. بعبارة أوسع، من خلال تقديم منظور مختلف وأدلة جديدة من بلد به بيئة أعمال وثقافة وإطار تنظيمي يختلف عما هو موجود بالدول المتقدمة، قد يعزز فهمنا لمفهوم حوكمة الشركات ودور لجنة المراجعة في السياق الليبي. وفقاً لذلك، فإن المشكلة البحثية تتمحور حول التساؤل الرئيسي التالي:

○ ما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه لجنة المراجعة في دعم التكامل بين عمل المراجعين

الخارجيين والمراجعين الداخليين لتعزيز حوكمة الشركات؟

من خلال هذا التساؤل، تم طرح الفرضية الرئيسية التالية:

"تلعب لجنة المراجعة دوراً فعالاً في دعم التكامل بين عمل المراجعين الخارجيين والمراجعين

الداخليين لتعزيز حوكمة الشركات".

تم تقسيم هذه الفرضية إلى الفرضيات الفرعية التالية:

- H1. هنالك دور للجنة المراجعة في الاشراف على وظيفة المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية.
- H2. هنالك دور للجنة المراجعة في الرقابة على عمل المراجعة الخارجية في المصارف التجارية الليبية.
- H3. لجنة المراجعة تدعم التكامل بين المراجعة الخارجية والمراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية.
- H4. تلتزم المصارف التجارية الليبية بإجراءات تسهم في تعزيز حوكمة الشركات.

3- منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما هي في الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً من خلال جمع البيانات اللازمة لذلك واخضاعها للمعالجة الإحصائية واستخلاص النتائج منها. وقد تم استخدام الاستبيان الكمي لجمع هذه البيانات اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة، بحيث يتم جمع البيانات من الردود على الاستبيانات من المشاركين بالدراسة. وبعد ذلك يتم استخدام الاساليب الاحصائية لتحليل البيانات والوصول إلى الاستنتاجات.

4- الدراسة الميدانية

يتناول هذا القسم وصفاً لمجتمع وعينة الدراسة ووسيلة جمع البيانات، ويتناول أيضاً تحليل البيانات المتحصل عليها عن طريق الاستبانة واختبار فرضيات الدراسة، ومن ثم عرض النتائج التي تم استخلاصها والتي تحقق أهداف الدراسة، فضلاً عن وضع مجموعة من التوصيات المناسبة بناءً على نتائج الدراسة.

1.4 مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في المصارف التجارية بالقطاع المصرفي الليبي بينما تتكون عينة الدراسة من أربع فئات بالقطاع المصرفي الليبي تشمل: أعضاء لجنة المراجعة، المراجعون الداخليون، والمدراء التنفيذيون، والمراجعون الخارجيون لمصارف هذا القطاع. وقد تم التركيز على اختيار هذه الفئات حتى يتم التمكن من الوصول المباشر للمعلومات والبيانات الحقيقية التي تحقق أهداف الدراسة، فهذه الفئات الأربع هي الأكثر دراية بممارسات لجنة المراجعة خاصة فيما يتعلق بدعم التكامل بين عمل المراجعين الداخليين والخارجيين لتعزيز حوكمة الشركات، ويُنظر إليها على أنها حجر الأساس الذي تُبنى عليه آليات الرقابة بالمصارف. وفي هذه الدراسة تم الاعتماد على آراء المراجعين الخارجيين المعتمدين من مصرف ليبيا المركزي واستبعاد الآخرين، نظراً لمعرفتهم بالقطاع المصرفي ومقدرتهم على الإجابة على أسئلة الاستبانة. والجدول التالي يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الفئات الأربعة:

جدول (1) يبين الأعداد والنسب المئوية

النسبة %	العدد	الوظيفة
11.4	12	لجان المراجعة
46.7	49	مراجع داخلي
21.9	23	مراجع خارجي
20.0	21	مدير تنفيذي
100.0	105	المجموع

يتضح من الجدول أعلاه أن نسبة أفراد العينة ممن وظيفتهم مراجع داخلي كانت 46.7% من إجمالي عينة الدراسة، فيما كانت نسبة المراجعين الخارجيين 21.9%، والمدراء التنفيذيون 20%، وقد كانت أقل نسبة لأعضاء لجان المراجعة والتي كانت 11.4% بسبب قلة عددهم بالمصارف وصعوبة الوصول إليهم وعدم تواجدهم الدائم بالمصارف.

2.4 مرحلة إعداد الاستبانة

الأداة التي اعتمدها الدراسة في جمع المعلومات هي الاستبيان وتم تقسيمه الى قسمين وهما:

- القسم الاول يحتوي على المعلومات العامة عن المبحوث والتي تتمثل في (الوظيفة، المؤهل العلمي، التخصص، سنوات الخبرة)
- بينما يهدف القسم الثاني إلى استنباط تصورات المشاركين بالدراسة فيما يتعلق بدور لجنة المراجعة في الإشراف على وظيفة المراجعة الداخلية، ودور لجنة المراجعة في الرقابة على عملية المراجعة الخارجية، ودور لجنة المراجعة في دعم التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية، ومدى التزام المصارف التجارية الليبية بإجراءات تسهم في تعزيز حوكمة الشركات. وقد تم وضع وتطوير أسئلة الاستبيان بعد مراجعة الأدبيات في هذا المجال (على سبيل المثال: خلاط ومصلي، 2014؛ حناشي ولبري، 2022، ومصلي وآخرون، 2023: 2023؛ Masli, 2018; Jaggi, 2023) وأيضاً من خلال دليل حوكمة الشركات للقطاع المصرفي الليبي (2010). كل الأسئلة في القسم الثاني استخدمت مقاييس ليكرث ذات الخمس نقاط توضح درجة الموافقة، والتي عادة ما تستخدم في أبحاث العلوم الاجتماعية.

3.4 الأساليب الإحصائية المستخدمة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، تم تفرغ وتحليل البيانات والمعلومات بالحاسب الآلي باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي حسب الأساليب الإحصائية التالية:

- المتوسط الحسابي (Mean).
- الانحراف المعياري (Standard Deviation).
- الرتبة (Rank).
- اختبار كولموغوروف - سميرنوف (Kolomogorov-Smirnov Test).
- اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha).

- اختبار ولكوكسن الأحادي (Wilcoxon Signed Rank).
- اختبار كروسكال واليس (Kruskal Wallis).
- اختبار الانحدار (Regression).

4.4 اختبارات الثبات والصدق الإحصائي

لتحديد درجة ثبات أداة الدراسة تم استخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)، ومن خلال استخدام برنامج (SPSS)، تبين أن قيمة هذا المعامل لعبارات الدراسة 0.846، والذي يعد كافياً للإشارة إلى موثوقية البيانات وفقاً لما توصل إليه (Kiliç, 2015)، والذي أكد على أن درجة الثبات تعد جيدة إذا كانت قيمة ألفا كرونباخ 70% أو أكثر. هذا يكون مؤشراً على أن الاستبيان يتصف بالثبات والصدق ويحقق أغراض الدراسة، ويجعل التحليل الإحصائي سليماً ومقبولاً.

5.4 اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات

الجدول التالي يعرض نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات، باستخدام اختبار (Kolmogorov-Smirnov Test) لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه:
جدول (2): يبين نتيجة اختبار كولموغوروف - سميرنوف

Kolmogorov-Smirnova		Shapiro-Wilk		المحور
Statistic	Sig.	Statistic	Sig.	
.096	.019	.986	.328	المحور الأول
.095	.020	.972	.026	المحور الثاني
.103	.008	.947	.000	المحور الثالث
.126	.000	.890	.000	المحور الرابع

يتضح من هذا الجدول أن قيمة (Sig) باستخدام اختبار (Kolmogorov-Smirnov Test) لكل المحاور أقل من 0.05 وبالتالي فإن بيانات المحاور الأربعة لا تتبع التوزيع الطبيعي. ولذلك، تم استخدام اختبار ولكوكسن الأحادي (Wilcoxon Signed Rank Test) لاختبار فرضيات الدراسة الأولى والثانية والثالثة والرابعة باعتبار أن البيانات تتبع التوزيع غير الطبيعي.

6.4 اختبار فرضيات الدراسة

تم اختبار فرضيات الدراسة على النحو التالي:

1.6.4 اختبار الفرضية الأولى

تم اختبار فرضية الدراسة الأولى والتي تنص على:

الفرضية الصفرية H_0 : لا يوجد دور للجنة المراجعة في الإشراف على وظيفة المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية.

للمصروف إلى قرار بشأن قبول أو رفض الفرضية الصفرية، استخدمت الدراسة اختبار ولكوكسن الأحادي وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (3): نتائج اختبار ولكوكسن الأحادي للفرضية الأولى

القرار	Sig (2-tailed)	الاختبار Wilcoxon	الوسيط	المتوسط
رفض الفرضية الصفرية	0.000	8.904	4.100	4.121

من نتائج الجدول أعلاه يتضح أن مستوى المعنوية المشاهد (0.000) (أصغر) من مستوى الدلالة (0.05) وهذا يعني (رفض) الفرضية الصفرية مما يعني أنه يوجد دور للجنة المراجعة في الإشراف على وظيفة المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية.

لمعرفة أي الفقرات أكثر تأثيراً في هذا القرار تم استخدام الإحصاء الوصفي (المتوسط الحسابي والانحراف المعياري) لإجابات عينة الدراسة؛ وكانت النتائج موضحة بالجدول التالي:

الجدول رقم (4): إحصائيات وصفية عن دور لجنة المراجعة في الإشراف على وظيفة المراجعة الداخلية

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط العام	متوسط المجموعات المستهدفة				العبارات	ت
			المدراء التنفيذيون	المراجعون الخارجيون	المراجعون الداخليون	لجان المراجعة		
8	1.080	3.924	4.238	4.087	3.612	4.333	توصي لجنة المراجعة بتعيين أو استبدال مدير المراجعة الداخلية	1
5	0.816	4.400	4.333	4.565	4.286	4.667	تستعرض لجنة المراجعة أهداف وخطة ووظائف المراجعة الداخلية	2
9	1.028	3.448	2.810	3.652	3.633	3.417	لجنة المراجعة تتأكد من أن المراجعة الداخلية لديها الموارد اللازمة لتنفيذ أعمالها	3
4	0.614	4.400	4.429	4.435	4.265	4.833	لجنة المراجعة تعزز إشراف المراجع الداخلي على عمليات الرقابة والحوكمة	4
10	1.233	3.133	3.190	3.000	3.306	2.583	تجتمع لجنة المراجعة مع مدير المراجعة الداخلية دون وجود الإدارة	5
1	0.573	4.524	4.476	4.565	4.469	4.750	تدعم لجنة المراجعة استقلالية وعمل المراجعين الداخليين	6
3	0.675	4.410	4.524	4.565	4.204	4.750	لجنة المراجعة تراجع تقرير المراجع الخارجي عن مدى فعالية عمل المراجعين الداخليين	7
7	0.840	4.210	4.476	4.435	4.041	4.000	تقوم لجنة المراجعة بمراجعة العلاقة والتفاعل بين المراجعة الداخلية والإدارة	8
2	0.704	4.419	4.762	4.348	4.245	4.667	تتلقى لجنة المراجعة تقارير من إدارة المراجعة الداخلية عن نتائج أعمال المراجعين الداخليين	9

6	0.770	4.343	4.333	4.391	4.224	4.750	لجنة المراجعة تشرف على عمل المراجعين الداخليين في تقييم إجراءات الرقابة الداخلية	10
		4.121	4.157	4.204	4.029	4.275	الإجمالي	

يتضح من نتائج الجدول أعلاه أن متوسط إجابات هذا المحور بين (3.133 - 4.524) والمتوسط العام لإجابات هذا المحور هو (4.121)، وجاءت العبارة رقم (6) (تدعم لجنة المراجعة استقلالية وعمل المراجعين الداخليين) بالمرتبة الأولى بمتوسط (4.524)، وجاءت العبارة رقم (9) (تتلقى لجنة المراجعة تقارير من إدارة المراجعة الداخلية عن نتائج أعمال المراجعين الداخليين) بالمرتبة الثانية بمتوسط (4.419)، في حين جاءت العبارة رقم (7) (لجنة المراجعة تراجع تقرير المراجع الخارجي عن مدى فعالية عمل المراجعين الداخليين) بالمرتبة الثالثة بمتوسط (4.41)، وجاءت العبارة رقم (4) (لجنة المراجعة تعزز إشراف المراجع الداخلي على عمليات الرقابة والحوكمة) بالمرتبة الرابعة بمتوسط (4.4). وأخيرا جاءت العبارة رقم (5) (تجتمع لجنة المراجعة مع مدير المراجعة الداخلية دون وجود الإدارة) بالمرتبة الأخيرة بمتوسط (3.133).

2.6.4 اختبار الفرضية الثانية

الفرضية الصفرية H_0 : لا يوجد دور للجنة المراجعة في تعزيز عملية المراجعة الخارجية في المصارف التجارية الليبية.
للوصول إلى قرار بشأن قبول أو رفض الفرضية الصفرية، استخدمت الدراسة اختبار ولكوكسن الأحادي وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (5): نتائج اختبار ولكوكسن الأحادي للفرضية الثانية

القرار	Sig (2-tailed)	الاختبار Wilcoxon	الوسيط	المتوسط
رفض الفرضية الصفرية	0.000	8.830	4.000	4.014

من نتائج الجدول أعلاه يتضح أن مستوى المعنوية المشاهد (0.000) أصغر من مستوى الدلالة (0.05) وهذا يعني رفض الفرضية الصفرية مما يعني وجود دور للجنة المراجعة في تعزيز عملية المراجعة الخارجية في المصارف التجارية الليبية.
ولمعرفة أي الفقرات أكثر تأثيراً في هذا القرار تم استخدام الإحصاء الوصفي (المتوسط الحسابي والانحراف المعياري) لإجابات عينة الدراسة؛ وكانت النتائج موضحة بالجدول التالي:

الجدول رقم (6) إحصائيات وصفية عن دور للجنة المراجعة في تعزيز عملية المراجعة الخارجية

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط العام	متوسط المجموعات المستهدفة				العبارات	ت
			المدراء التنفيذيون	المراجعون الخارجيون	المراجعون الداخليون	لجان المراجعة		
7	0.971	4.257	4.524	4.13	4.102	4.667	تقوم لجنة المراجعة بالتوصية بشأن ترشيح وعزل المراجع الخارجي.	1
9	1.017	3.419	3.381	3.478	3.388	3.5	تقوم لجنة المراجعة بالتأكد من أن أتعاب المراجعة كافية والتحقيق فيها	2
3	0.639	4.371	4.667	4.304	4.204	4.667	تقوم لجنة المراجعة بدراسة خطة عمل المراجع الخارجي والتأكد من أن المؤسسة تقدم له التسهيلات الضرورية للقيام بعمله.	3
5	0.734	4.352	4.476	4.478	4.163	4.667	تقوم لجنة المراجعة بمراقبة ومتابعة الخدمات الاستشارية التي يقدمها المراجع الخارجي.	4
4	0.654	4.371	4.381	4.435	4.327	4.417	تقوم لجنة المراجعة بمراجعة وتقييم ملاحظات المراجع الخارجي عن نظام الرقابة الداخلية	5
8	1.164	3.724	3.524	3.783	3.694	4.083	تعمل لجنة المراجعة كطرف محايد للفصل بين الإدارة والمراجع الخارجي وحل الخلافات التي تنشأ بينهم.	6
6	0.689	4.333	4.286	4.565	4.184	4.583	تقوم لجنة المراجعة بمتابعة لأعمال المراجع الخارجي ودراسة ملاحظاته وتوصياته وتحفظاته.	7
1	0.681	4.486	4.714	4.435	4.327	4.833	تعمل لجنة المراجعة على تعزيز استقلال المراجع الخارجي	8
10	1.263	2.438	2.048	2.391	2.796	1.75	تقوم لجنة المراجعة بالاجتماع دورياً بالمراجع الخارجي بدون حضور الإدارة	9
2	0.766	4.39	4.619	4.217	4.388	4.333	تقوم لجنة المراجعة بمتابعة مدى التزام المراجع الخارجي بسلوكيات وآداب المهنة والحد من السلوكيات المخالفة لذلك	10
		4.014	4.062	4.022	3.957	4.150	الإجمالي	

من الجدول أعلاه يتضح أن متوسط اجابات هذا المحور بين (2.438—4.486) والمتوسط العام لإجابات هذا المحور هو (4.014). وقد جاءت العبارة رقم (8) (تعمل لجنة المراجعة على تعزيز استقلال المراجع الخارجي) بالمرتبة الأولى بمتوسط (4.486)، وجاءت العبارة رقم (10) (تقوم لجنة المراجعة بمتابعة مدى التزام المراجع الخارجي بسلوكيات وآداب المهنة والحد من السلوكيات المخالفة لذلك) بالمرتبة الثانية بمتوسط (4.39). وجاءت العبارة رقم (3) (تقوم لجنة المراجعة بدراسة خطة عمل المراجع الخارجي والتأكد من أن المؤسسة تقدم له التسهيلات الضرورية للقيام بعمله) بالمرتبة الثالثة بمتوسط (4.371)، في حين وجاءت العبارة رقم (5) (تقوم لجنة المراجعة بمراجعة وتقييم ملاحظات المراجع الخارجي عن نظام الرقابة الداخلية) بالمرتبة الرابعة بمتوسط (4.371). وأخيراً، جاءت العبارة رقم (9) (تقوم لجنة المراجعة بالاجتماع دورياً بالمراجع الخارجي بدون حضور الإدارة) بالمرتبة الأخيرة بمتوسط (2.438).

3.6.4 اختبار الفرضية الثالثة

الفرضية الصفرية H_0 : لا يوجد دور للجنة المراجعة في دعم التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية.

للوصول إلى قرار بشأن قبول أو رفض الفرضية الصفرية، استخدمت الدراسة اختبار ولكوكسن الأحمادي وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (7): نتائج اختبار ولكوكسن الأحادي للفرضية الثالثة

القرار	Sig (2-tailed)	الاختبار Wilcoxon	الوسيط	المتوسط
رفض الفرضية الصفرية	0.000	8.860	4.375	4.321

من نتائج الجدول أعلاه يتضح أن مستوى المعنوية المشاهد (0.000) أصغر من مستوى الدلالة (0.05) وهذا يعني (رفض) الفرضية الصفرية، مما يعني وجود دور للجنة المراجعة في دعم التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية.

لمعرفة أي الفقرات أكثر تأثيراً في هذا القرار تم استخدام الإحصاء الوصفي (المتوسط الحسابي والانحراف المعياري) لإجابات عينة الدراسة؛ وكانت النتائج موضحة بالجدول التالي:

الجدول رقم (8) إحصائيات وصفية عن دور لجنة المراجعة في دعم التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط العام	متوسط المجموعات المستهدفة				الفقرة	ت
			التفزيون المدراء	البنوك المدراء	البنوك المدراء	البنوك المدراء		
1	0.690	4.581	4.714	4.522	4.490	4.833	تعمل لجنة المراجعة على تحقيق التفاعل والتعاون الكامل والشامل بين المراجعين الداخليين والخارجيين لتحسين جودة عملية المراجعة	1
7	0.812	4.267	4.238	4.435	4.204	4.250	تحت لجنة المراجعة على الاتصال والاجتماع الدوري بين كل من مدير المراجعة الداخلية والمراجع الخارجي	2
6	0.686	4.276	4.286	4.304	4.286	4.167	تعمل لجنة المراجعة على حث المراجع الداخلي على تسهيل مهمة المراجعة الخارجية	3
8	0.991	4.086	4.000	4.304	4.020	4.083	لجنة المراجعة تحت المراجع الداخلي على إبلاغ المراجع الخارجي بأي أمور مهمة قد تؤثر على عمله.	4
2	0.669	4.371	4.619	4.478	4.184	4.500	تحت لجنة المراجعة على التعاون بين المراجعين الداخليين والخارجيين بشأن المسائل ذات العلاقة بالرقابة الداخلية.	5

5	0.675	4.286	4.429	4.130	4.265	4.417	تسهم لجنة المراجعة في حث المراجع الخارجي على إبلاغ المراجع الداخلي بأي ملاحظات عن نظام الرقابة الداخلية.	6
4	0.693	4.352	4.524	4.217	4.286	4.583	تعمل لجنة المراجعة على تشجيع التعاون بين المراجع الخارجي والمراجع الداخلي بشأن الحلول والخطط المقترحة لزيادة فاعلية نظام الرقابة الداخلية.	7
3	0.679	4.352	4.381	4.391	4.327	4.333	تحت لجنة المراجعة المراجع الخارجي على إحالة كل الملاحظات المتعلقة بعملية المراجعة إلى المراجع الداخلي خاصة تلك التي تتعلق بوظيفة المراجعة الداخلية.	8
		4.321	4.399	4.348	4.258	4.396	الإجمالي	

يتضح من الجدول أعلاه أن متوسط اجابات هذا المحور بين (4.086 - 4.581) والمتوسط العام لإجابات هذا المحور هو (4.321). وقد جاءت العبارة رقم (1) (تعمل لجنة المراجعة على تحقيق التفاعل والتعاون الكامل والشامل بين المراجعين الداخليين والخارجيين لتحسين جودة عملية المراجعة) بالمرتبة الأولى بمتوسط (4.581). وجاءت العبارة رقم (5) (تحت لجنة المراجعة على التعاون بين المراجعين الداخليين والخارجيين بشأن المسائل ذات العلاقة بالرقابة الداخلية) بالمرتبة الثانية بمتوسط (4.371). وجاءت العبارة رقم (8) (لجنة المراجعة تحت المراجع الخارجي على إحالة كل الملاحظات المتعلقة بعملية المراجعة إلى المراجع الداخلي خاصة تلك التي تتعلق بوظيفة المراجعة الداخلية) بالمرتبة الثالثة بمتوسط (4.352)، بينما جاءت العبارة رقم (7) (تعمل لجنة المراجعة على تشجيع التعاون بين المراجع الخارجي والمراجع الداخلي بشأن الحلول والخطط المقترحة لزيادة فاعلية نظام الرقابة الداخلية) بالمرتبة الرابعة بمتوسط (4.352). وفي المرتبة الأخيرة، جاءت العبارة رقم (4) (لجنة المراجعة تحت المراجع الداخلي على إبلاغ المراجع الخارجي بأي أمور مهمة قد تؤثر على عمله) بالمرتبة الأخيرة بمتوسط (4.086).

4.6.4 اختبار الفرضية الرابعة

الفرضية الصفرية H_0 : لا تلتزم المصارف التجارية الليبية بإجراءات تسهم في تعزيز حوكمة الشركات.

لوصول إلى قرار بشأن قبول أو رفض الفرضية الصفرية، استخدمت الدراسة اختبار ولكوكسن الأحادي وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (9): نتائج اختبار ولكوكسن الأحادي للفرضية الرابعة

القرار	Sig (2-tailed)	الاختبار Wilcoxon	الوسيط	المتوسط
رفض الفرضية الصفرية	0.000	8.750	4.167	4.067

من نتائج الجدول أعلاه يتضح أن مستوى المعنوية المشاهد (0.000) أصغر من مستوى الدلالة (0.05) وهذا يعني رفض الفرضية الصفرية، مما يعني أن المصارف التجارية الليبية تلتزم بإجراءات تسهم في تعزيز حوكمة الشركات.

لمعرفة أي الفقرات أكثر تأثيراً في هذا القرار تم استخدام الإحصاء الوصفي (المتوسط الحسابي والانحراف المعياري) لإجابات عينة الدراسة؛ وكانت النتائج موضحة بالجدول التالي:

الجدول رقم (10) إحصائيات وصفية عن التزام المصارف التجارية الليبية بإجراءات تسهم في تعزيز حوكمة الشركات

ت	الفقرة	متوسط المجموعات المستهدفة				المتوسط العام	الانحراف المعياري	الترتيب
		المراجعون ليجان	المراجعون الداخليون	المراجعون الخارجيون	التنفيذيون المدرء			
1	يتوفر بالمصرف هيكل تنظيمي يتم فيه تحديد المهام والمسؤوليات والصلاحيات	1.750	3.143	2.826	2.524	2.790	1.446	12
2	قيام الهيئات الرقابية في المصارف بواجبها بأسلوب مهني وطريقة موضوعية	4.333	4.306	4.217	4.429	4.314	0.640	4
3	وجود لجنة مراجعة بالمصرف تتميز بالفاعلية والكفاءة	4.167	4.367	4.304	4.667	4.390	0.791	2
4	المعلومات الواردة في القوائم المالية تلي احتياجات مستخدميها	3.917	3.857	3.870	4.143	3.924	0.793	11
5	التزام الشركة بمختلف التشريعات والقوانين ذات الصلة بعملها	3.833	4.061	3.913	4.143	4.019	0.888	9
6	يلتزم المصرف بالإفصاح على القوائم المالية في الوقت المناسب	4.167	4.082	3.826	4.095	4.038	0.843	8
7	يتم الإفصاح عن وجود أي ممارسة أو سلوك غير أخلاقي	4.333	3.694	3.957	4.286	3.943	0.908	10
8	يتم الإفصاح عن اختيار أعضاء مجلس الإدارة والمديرين	4.333	3.918	4.000	4.238	4.048	1.051	7
9	يلتزم مجلس الإدارة عند قيامه بمهامه باحترام القوانين والتنظيمات التي تحرس على حماية حقوق اصحاب المصالح	4.667	4.122	4.348	4.619	4.333	0.716	3
10	يتم تطبيق نظام رسمي واضح لترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة.	4.333	4.143	4.435	4.524	4.305	0.911	5
11	مجلس الادارة مسؤول عن تعيين الرئيس التنفيذي وكبار الموظفين	4.417	4.292	4.391	4.714	4.413	0.784	1
12	يقوم مجلس الادارة بتعيين وعزل المراجع الخارجي	4.500	4.184	4.348	4.333	4.286	0.885	6
الإجمالي		4.063	4.014	4.036	4.226	4.067		

يتضح من نتائج الجدول أعلاه أن متوسط اجابات هذا المحور بين (2.79 - 4.413) والمتوسط العام لإجابات هذا المحور هو (4.067). وقد جاءت العبارة رقم (11) (مجلس الادارة مسؤول عن تعيين الرئيس التنفيذي وكبار الموظفين) بالمرتبة الأولى بمتوسط (4.413). وجاءت العبارة رقم (3) (وجود

لجنة مراجعة بالمصرف تتميز بالفاعلية والكفاءة) بالمرتبة الثانية بمتوسط (4.39). وجاءت العبارة رقم (9) (يلتزم مجلس الإدارة عند قيامه بمهامه باحترام القوانين والتنظيمات التي تحرص على حماية حقوق اصحاب المصالح) بالمرتبة الثالثة بمتوسط (4.305). وجاءت العبارة رقم (2) (قيام الهيئات الرقابية في المصارف بواجبها بأسلوب مهني وطريقة موضوعية) بالمرتبة الرابعة بمتوسط (4.314). وجاءت العبارة رقم (1) (يتوفر بالمصرف هيكل تنظيمي يتم فيه تحديد المهام والمسؤوليات والصلاحيات). بالمرتبة الأخيرة بمتوسط (2.790).

5.6.4 اختبار الفرضية الرئيسية للدراسة

الفرضية الصفرية H_0 : لجنة المراجعة ليس لها دوراً فعالاً في دعم التكامل بين عمل المراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين لتعزيز حوكمة الشركات. للوصول إلى قرار بشأن قبول أو رفض الفرضية الصفرية، استخدمت الدراسة أسلوب الانحدار (Regression) وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (11): نتائج اختبار الانحدار للفرضية الرئيسية

Sig	t-test	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model
		Beta	Std. Error	B	
0.000	5.630	-	0.402	2.262	Constant
0.000	4.516	0.407	0.092	0.418	T3

ومن نتائج الجدول أعلاه يتضح أن مستوى المعنوية المشاهد (0.000) أصغر من مستوى الدلالة (0.05) وهذا يعني رفض الفرضية الصفرية، مما يعني أن لجنة المراجعة لها دوراً فعالاً في دعم التكامل بين عمل المراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين لتعزيز حوكمة الشركات.

5- مناقشة النتائج

من خلال التحليلات السابقة يمكن ملاحظة أن النتائج تبين أنه يوجد دور للجنة المراجعة في الإشراف على وظيفة المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية، وهذه النتيجة اتفقت مع دراسة مصلي وآخرون، (2023) والتي أشارت إلى وجود تفاعل بين لجنة المراجعة وإدارة المراجعة الداخلية بالقطاع المصرفي الليبي وهذه النتائج تؤكد على أن هذا التفاعل يتحقق من خلال عدد من العوامل، وأيضاً اتفقت مع دراسة Hella et al., (2018) على أن قيام لجنة المراجعة بالإشراف على أعمال المراجعة الداخلية يؤثر بشكل ايجابي على فعالية المراجعة الداخلية.

اوضحت النتائج أنه يوجد دور للجنة المراجعة في تعزيز عملية المراجعة الخارجية في المصارف التجارية الليبية وهذه النتيجة اتفقت مع دراسة (Alrshah and Fadzil, 2013) حيث اشارت إلى أن لجنة المراجعة مسؤولة على علاقة الشركة مع المراجع الخارجي بحيث تتأكد من وجود علاقة مناسبة بين المراجع الخارجي والإدارة التي يتم مراجعة تقاريرها المالية كما اتفقت مع دراسة (Masli et al., 2019)

أن لجنة المراجعة تتابع بانتظام مع المراجعين الخارجيين لمناقشة عملية المراجعة الخارجية، ومن ثم إبلاغ مجلس الإدارة بذلك.

أشارت النتائج إلى أن هناك دوراً للجنة المراجعة في دعم التكامل بين المراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين في المصارف الليبية واتفقت مع دراسة (مصلي والشهوبي، 2022) في أن للجنة المراجعة دوراً في دعم هذا التكامل. وأخيراً، بينت النتائج أن دعم لجنة المراجعة للتكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية يُسهم في تعزيز حوكمة الشركات، واختلفت مع دراسة مصلي وآخرون، (2023)، والتي أثبتت وجود معوقات وعقبات بسبب عدم وجود اجتماعات مباشرة بين لجنة المراجعة ومدير المراجعة الداخلية.

6- خاتمة الدراسة

تعد لجنة المراجعة والمراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية من آليات حوكمة الشركات، والتي تهدف هذه الآليات إلى تحسين الشفافية المالية وحماية مصالح المساهمين وتعزيز حوكمة الشركات. لذلك ركزت هذه الدراسة على أهمية الدور الرئيسي الذي تلعبه لجنة المراجعة في دعم التفاعل والتكامل بين عمل المراجعين الخارجيين والمراجعين الداخليين لتعزيز حوكمة الشركات في القطاع المصرفي الليبي.

تشير نتائج الدراسة إلى أن هناك اتفاق عام بين المشاركين في الدراسة على أن لجنة المراجعة تدعم التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية بما يُسهم في تعزيز حوكمة الشركات. هذه النتائج تظهر هذا الدعم من خلال الإشراف على وظيفة المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية، والذي يتضمن: دعم استقلالية وعمل المراجعين الداخليين، تلقي تقارير من إدارة المراجعة الداخلية عن نتائج أعمال المراجعين الداخليين، مراجعة تقرير المراجع الخارجي عن مدى فعالية عمل المراجعين الداخليين، تعزيز إشراف المراجع الداخلي على عمليات الرقابة والحوكمة، استعراض أهداف وخطة ووظائف المراجعة الداخلية.

النتائج تشير أيضاً إلى هذا الدعم من خلال وجود دور للجنة المراجعة في تعزيز عملية المراجعة الخارجية في المصارف التجارية الليبية، والذي يشمل: تعزيز استقلال المراجع الخارجي، متابعة مدى التزام المراجع الخارجي بسلوكيات وآداب المهنة، دراسة خطة عمل المراجع الخارجي والتأكد من تقديم التسهيلات اللازمة لعمله، تقييم ومتابعة ملاحظات المراجع الخارجي عن نظام الرقابة الداخلية، مراقبة ومتابعة الخدمات الاستشارية التي يقدمها المراجع الخارجي.

تظهر النتائج أيضاً أن هذا الدعم يكون من خلال قيام لجنة المراجعة بدعم التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، والذي يتضمن: تحقيق التفاعل والتعاون الكامل والشامل بين المراجعين الداخليين والخارجيين لتحسين جودة عملية المراجعة، الحث على التعاون بين المراجعين الداخليين والخارجيين بشأن المسائل ذات العلاقة بالرقابة الداخلية، حث المراجع الخارجي على إحالة كل الملاحظات المتعلقة بعملية المراجعة إلى المراجع الداخلي خاصة تلك التي تتعلق بوظيفة المراجعة الداخلية، تشجيع التعاون بين المراجع الخارجي والمراجع الداخلي بشأن الحلول والخطط المقترحة لزيادة

فاعلية نظام الرقابة الداخلية، حث المراجع الخارجي على إبلاغ المراجع الداخلي بأي ملاحظات عن نظام الرقابة الداخلية.

تسهم هذه الدراسة في المناقشات الجارية حول دور لجنة المراجعة من خلال كونها من أوائل الدراسات التي تبحث في كيفية أداء هذا الدور لإيجاد التكامل بين المراجعين الداخليين والخارجيين في المصارف الليبية لتعزيز حوكمة الشركات، خاصة أن هذه المصارف في المراحل الأولى من تنفيذ حوكمة الشركات. وأيضاً تعالج الدراسة فجوة المعلومات من خلال تقديم أدلة جديدة من دولة نامية من أجل تحديد سبل تعزيز فعالية هذه اللجنة لتعزيز حوكمة الشركات. علاوةً على ذلك، فإن هذه النتائج لها آثار على المنظمين وصانعي السياسات من خلال عقد الندوات وورش العمل والمؤتمرات العلمية لحث مصرف ليبيا المركزي وأعضاء مجالس الإدارة وأعضاء لجان المراجعة لإيلاء مزيد من الاهتمام نحو الدور التي تقوم به لجنة لمراجعة لدعم التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية لتعزيز حوكمة الشركات بالقطاع المصرفي الليبي.

7- الدراسات المستقبلية

يمكن اقتراح بعض الدراسات المستقبلية، والتي منها إجراء مزيد من البحوث حول تأثير لجنة المراجعة على تطبيق الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية لتعزيز حوكمة الشركات، ودراسة دور لجنة المراجعة في تحديد أتعاب المراجع الخارجي لتحقيق جودة عملية المراجعة. علاوةً على ذلك، يلزم إجراء مزيد من البحوث في القطاعات الأخرى داخل الاقتصاد الليبي بالنظر إلى النقص الكبير في الأبحاث التي تغطي مجال حوكمة الشركات في البلدان النامية، خاصة ليبيا.

المراجع

- خراط، صالح ميلود، ومصلي، عبدالحكيم محمد. (2014). دور لجان المراجعة في دعم كفاءة وفاعلية وظيفة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية الليبية، مجلة الجامعة، 16(1)، 53-188.
- المصرف المركزي الليبي، 2010، دليل حوكمة الشركات للقطاع المصرفي الليبي. طرابلس، ليبيا.
- مصلي، عبدالحكيم محمد والشهوبي، إسماعيل سالم. (2022). دور المراجعة الداخلية كآلية لحوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية دراسة حالة المصارف التجارية الليبية، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال 9(2)، 220-238.
- مصلي، عبدالحكيم محمد،، والفطيمي، محمد مفتاح والشهوبي، إسماعيل سالم. (2023). التفاعل بين لجنة المراجعة ووظيفة المراجعة الداخلية لتعزيز حوكمة الشركات دراسة حالة القطاع المصرفي الليبي، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، 10(1)، 89-107.
- Abbasi, K., Alam, A., Bhuiyan, M. B. U., & Islam, M. T. (2024). Does female director expertise on audit committees matter for carbon disclosures? Evidence from the United Kingdom. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 55, 100618.

- Aboud, A., Elbardan, H., El-Helaly, M., & Kotb, A. (2024). Does the audit committee member's accounting experience associated with key audit matter types? *Review of Quantitative Finance and Accounting*, 1-28.
- Afzali, A., Martikainen, M., Oxelheim, L., & Randøy, T. (2023). On the role of internationalization of firm-level corporate governance: The case of audit committees. *Corporate Governance: an international review*, 31(5), 737-758.
- Agyei-Mensah, B. K., Agyemang, O. S., & Ansong, A. (2020). Audit Committee Effectiveness, Audit Quality, and Internal Control Information Disclosures: An Empirical Study. In *Corporate Governance Models and Applications in Developing Economies* (pp. 1-22). IGI Global.
- Albedal, F., Hamdan, A. M., & Zureigat, Q. (2020). Audit committee characteristics and earnings quality: Evidence from Bahrain Bourse. In *Corporate governance models and applications in developing economies* (pp. 23-49). IGI Global.
- Alderman, J., & Jollineau, S. J. (2020). Can audit committee expertise increase external auditors' litigation risk? The moderating effect of audit committee independence. *Contemporary Accounting Research*, 37(2), 717-740.
- Alhababsah, S., & Alhaj-Ismail, A. (2023). Does shared tenure between audit committee chair and engagement partner affect audit outcomes? Evidence from the UK. *The British Accounting Review*, 55(2), 101067.
- Almomania, T. M., Ayedhb, A. M. & Abdallah, M. (2017). The impact of board of directors' characteristics on the earnings quality: Evidence manufacturing firms in Amman stock exchange. *Proceeding of Icarbss 2017 Langkawi, Malaysia*, 1(29th), 282-288.
- Al-Okaily, J., & Naueihed, S. (2023). The impact of audit committee characteristics on auditor remuneration: UK evidence. *International Journal of Accounting, Auditing and Performance Evaluation*, 19(1), 22-52.
- Alrshah, A. M., & Fadzil, F., (2013).. The impact of Corporate Governance reforms on External Auditor Quality and Reliability of Audited Financial Statements: Evidence from Libya. In: *International Conference on Business Innovation, Entrepreneurship and Engineering (ICOBIEE2013)*, Penang, Malaysia, 6th to 8th December 2013, 1-10.
- Alzeban, A. (2020a). The impact of audit committee, CEO, and external auditor quality on the quality of financial reporting. *Corporate Governance, The International Journal of Business in Society*, 20(2), 263-279.
- Alzeban, A. (2020b). The relationship between the audit committee, internal audit and firm performance, *Journal of Applied Accounting Research*, 21(3), 437-454.

- Alzoubi, E. S. S. (2019). Audit committee, internal audit function and earnings management: evidence from Jordan. *Meditari Accountancy Research*, 27(1), 72-90.
- Beasley, M. S., Carcello, J. V., Hermanson, D. R., & Neal, T. L., (2009). The audit committee oversight process. *Contemporary Accounting Research*, 26 (1), 65-122.
- Bédard, J. and Compennolle, T., 2014. The External Auditor and the Audit Committee. *Routledge Companion to Auditing*, Edited by David Hay, W. Robert Knechel and Marleen Willekens, 2014., Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=2423389>.
- Bédard, J., & Gendron, Y., 2010. Strengthening the financial reporting system: Can audit committees deliver? *International Journal of Auditing*, 14 (2), 174-210.
- Bratten, B., Causholli, M., & Sulcaj, V. (2022). Overseeing the external audit function: Evidence from audit committees' reported activities. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 41(4), 1-31.
- Cheung, K. Y., & Lai, C. Y. (2024). Does trust matter in external audits? The role of audit committee chair's trust in external audits. *Managerial Auditing Journal*, 39(1), 1-25.
- Christensen, B. E., Omer, T. C., Shelley, M. K., & Wong, P. A. (2019). Affiliated former partners on the audit committee: Influence on the auditor-client relationship and audit quality. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 38(3), 95-119.
- Eulerich, M., Henseler, J., & Köhler, A. G. (2017). The internal audit dilemma—the impact of executive directors versus audit committees on internal auditing work. *Managerial Auditing Journal*, 32(9), 854-878.
- Farah, B., Elias, R., Aguilera, R., & Abi Saad, E. (2021). Corporate governance in the Middle East and North Africa: A systematic review of current trends and opportunities for future research. *Corporate Governance: An International Review*, 29(6), 630-660.
- FRC. (2016). The UK corporate governance code. London: Financial Reporting Council.
- Friyani, R., Haryadi, H., Afrizal, A., & Arum, E. D. P. (2022). The effect of the performance of the audit committee, internal audit, and manager religion on the implementation of good corporate governance and their implications on fraud. *Jurnal Perspektif Pembiayaan dan Pembangunan Daerah*, 10(2), 105-118.
- Ghafran, C. and O'Sullivan, N., 2017. The impact of audit committee expertise on audit quality: Evidence from UK audit fees. *The British Accounting Review*, 49 (6), 578-593.

- Hella, D., Brahim, A & Mohamed, O. (2018). Impact of the interaction between audit committee and internal audit function on the effectiveness of internal auditing. *Gestion* 2000, 35(4), 1-13.
- Islam, M., Slof, J., & Albitar, K. (2023). The mediation effect of audit committee quality and internal audit function quality on the firm size–financial reporting quality nexus. *Journal of Applied Accounting Research*.
- Jaggi, J. (2023). When does the internal audit function enhance audit committee effectiveness? *The Accounting Review*, 98(2), 329-359.
- Jhunjhunwala, S. 2023. Global Corporate Governance Movement: Scams, Codes and Regulations—Issued in Public Interest. In *Corporate Governance: Creating Value for Stakeholders* (pp. 101-128). Singapore: Springer Nature Singapore.
- Jumreornvong, S., Treepongkaruna, S., Prommin, P., & Jiraporn, P. (2020). The effects of ownership concentration and corporate governance on corporate risk-taking: The case of Thailand. *Accounting Research Journal*, 33(1), 252-267.
- Kabeyi, M. J. B. 2020. Corporate governance in manufacturing and management with analysis of governance failures at Enron and Volkswagen Corporations. *Am J Oper Manage Inform Syst*, 4(4), 109-123.
- Kamariah, N., & Herawati, N. (2024, January). The global landscape of audit committee studies: A bibliometric review. In *Proceeding International Conference on Accounting and Finance* (pp. 369-384).
- Khelil, I., Hussainey, K., & Noubbigh, H., 2016. Audit committee–internal audit interaction and moral courage. *Managerial Auditing Journal*, 31 (4/5), 403-433.
- Kiliç, S., 2016. Cronbach's alpha reliability coefficient. *Journal of Mood Disorders*, 6 (1), 47
- Larbsh, M.M., 2010. An Evaluation of Corporate Governance Practice in Libya: Stakeholders' Perspectives. Ph.D. thesis., Nottingham Trent University.
- Lennox, C. S., & Park, C. W. (2007). Audit firm appointments, audit firm alumni, and audit committee independence. *Contemporary Accounting Research*, 24(1), 235-258.
- Livne, G., Tshipouridou, M., & Wood, A. (2024). Do Audit Committees and Auditors Coordinate Effort? Evidence from Risk Areas, Materiality, and Meetings. *The Accounting Review*, 99(3), 349-372.
- Magrus, A. A. A., (2012). Corporate Governance Practices in Developing Countries: The Case of Libya. Ph.D. thesis., University of Gloucestershire.
- Makni, I., Kolsi, M. C., & Affes, H. (2012). The impact of corporate governance mechanisms on audit quality: Evidence from Tunisia. *IUP Journal of Corporate Governance*, 11(3), 48-70.

- Mallin, C. A., 2010. Corporate Governance. 3rd ed. Oxford: Oxford University Press.
- Mangena, M., & Chamisa, E. (2008). Corporate governance and incidences of listing suspension by the JSE securities exchange of south Africa: An empirical analysis. *The International Journal of Accounting*, 43(1), 28-44.
- Masli, A. M., Mangena, M., & Harradine, D. (2019). The role of audit committees in the Libyan banking sector as it transforms into an Islamic system. *International Journal of Islamic Economics and Finance Studies*, 5(2), 1-22.
- Masli, A., & Elwalda, A. (2021). Libya: Politics, Economics, Banking, and their Effects on Corporate Governance. *Economics Business and Organization Research*, 3(1), 91-116.
- Masli, A.M., (2018). The Role of the Audit Committee as a Corporate Governance Mechanism: The Case of the Banking Sector in Libya. PhD thesis., Nottingham Trent University.
- Masli, A.M., Gerged, A.M. and Mangena, M. (2024), "Audit committees in transition: evaluating the effectiveness of corporate governance in Libya's banking sector", *Corporate Governance*, Vol. ahead-of-print No. ahead-of-print. <https://doi.org/10.1108/CG-07-2023-0291>
- Masli, A.M., Mangena, M., Gerged, A.M. and Harradine, D. (2022), "Stakeholder perception of the determinants of audit committee effectiveness in a developing economy: evidence from the Libyan banking sector", *Journal of Accounting in Emerging Economies*, Vol. 12 No. 2, pp. 345-379.
- Moumin, I. (2024). Optimizing Financial Auditing through Effective Audit Committees: A Comprehensive Literature Review. *Emirati Journal of Business, Economics and Social Studies*, 3(1), 14-21.
- Olumbe, C. O. (2022). Corporate Governance, Social Investment, Information Technology Investment and Financial Performance of Companies Listed at the Nairobi Securities Exchange (Doctoral dissertation, University of Nairobi).
- Oussii, A. A., & Boulila, N. (2021). Evidence on the relation between audit committee financial expertise and internal audit function effectiveness. *Journal of Economic and Administrative Sciences*, 37(4), 659-676.
- Regoliosi, C., & Martino, D. (2019). A study of the interactions between internal audit function and external auditors in Italy. *Corporate Ownership and Control*, 16(2), 38-47.
- Ressing, J. (2022). The relationship between CSR decoupling and Corporate Tax avoidance: The moderating effect of Country-and firm-level governance. Master's Thesis, Nijmegen School of Management.
- Rezaee, Z., 2009. Corporate Governance and Ethics. New York, USA: John Wiley & Sons, Inc.

- Rustam, S., Rashid, K., & Zaman, K., 2013. The relationship between audit committees, compensation incentives and corporate audit fees in Pakistan. *Economic Modelling*, 31, (March), 697-716.
- Sarbanes Oxley Act. (2002). One hundred seventh congress of the USA. An Act, US Sarbanes Oxley Act, 2002.
- Scott, M. (2024). Audit Committees and their role in Academic Audit and Risk Practices in English Higher Education Institutions. *Innovative Practice in Higher Education*, 5(3).
- Singhania, A. K., & Panda, N. M. (2024). Does an effective audit committee influence firm performance? The moderation role of knowledge intensity. *Corporate Governance: The International Journal of Business in Society*, 24(4), 764-779.
- Tham, Y. H. (2024). A global review of the literature on and proxies of busy boards and audit committees. *Asian Review of Accounting*, 32(3), 463-490.
- Tricker, B., 2015. *Corporate governance: Principles, policies, and practices* (3rd ed.). Oxford: Oxford University Press, UK.
- Turley, S., & Zaman, M., 2014. *The corporate governance effects of audit committee. Accounting and regulation*. Berlin, Germany: Springer, 2014, pp. 133-159.
- Uludağ, S. (2016). The importance of control environment in an organization for an independent auditor to determine nature, timing, and extent of substantive tests: An application in Turkey. *Journal of Administrative and Business Studies*, 2(6), 294-303.
- Wigglesworth, M. J., Shubita, M., & Combs, A. (2023). Audit committee characteristics as determinants of non-audit fees in UK FTSE 350 companies. *International Journal of Organizational Analysis*.
- Zagoub, A. A., 2016. Concept and practices of corporate governance in Libyan commercial banks: A stakeholder's perspective. *Journal of Economics and Business Studies*, 3 (2), 1-14.